

الأزمة السياسية في ليبيا وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية دراسة حالة 2015 – 2026

The Nexus Between Political Instability and Economic Development in Libya: A Case Study 2015 - 2026

سمير عز الدين

صالح همه محمد بكده

مخبر اقتصاد البيئة والطاقة والصحة العمومية،

مخبر اقتصاد البيئة والطاقة والصحة العمومية،

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

جامعة الجزائر 3 – الجزائر

samir.azedine.alg3@gmail.com

salihbakdah@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/05/31

تاريخ القبول: 2026/05/15

تاريخ الإستلام: 2026/05/08

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الانعكاسات الاقتصادية العميقة التي خلفها الصراع السياسي في ليبيا مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تهدف الورقة إلى تحليل المشهد السياسي والاقتصادي للدولة الليبية خلال الفترة (2015-2016)، مع التركيز على رصد العلاقة الارتباطية بين الاستقرار السياسي ومعدلات التنمية الاقتصادية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، بلغت خسائر الناتج المحلي الإجمالي حوالي 292.2 مليار دينار ليبي خلال الفترة (2011-2015)، وهو ما يعادل 216 مليار دولار بناءً على سعر الصرف الرسمي.
- كشفت البيانات عن تفاقم الخسائر التراكمية في الناتج المحلي لتصل إلى 628.2 مليار دينار ليبي حوالي 465 مليار دولار (خلال الفترة الممتدة بين 2016-2026).
- تمثلت المحركات الأساسية لهذه الخسائر في: تدمير الأصول الرأسمالية، انخفاض مستويات الإنتاجية، بالإضافة إلى تذبذب وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ظهور مؤشرات اقتصادية واعدة بحلول عام 2025، مدفوعة بالتحسن النسبي في الاستقرار السياسي وتدفقات الإنتاج النفطي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، ليبيا، صندوق النقد الدولي.

تصنيف JEL: N01 ، O16.

Abstract:

This study examines the profound economic imbalances resulting from the political conflict in Libya at the beginning of the second decade of the twenty-first century. The researcher analyzes the political and economic situation of the Libyan state between 2011 and 2016 to demonstrate the impact of political stability and instability on domestic economic development.

The study yielded the following results:

- The International Monetary Fund estimated a loss in Gross Domestic Product (GDP) of 292.2 billion Libyan dinars during the period 2011–2015, equivalent to 216 billion dollars at the local currency exchange rate.

- Cumulative losses in GDP were estimated by the International Monetary Fund at 628.2 billion dinars, corresponding to 465 billion dollars at the local exchange rate for the period 2016–2026.
- The primary factors leading to the accumulation of economic losses included the destruction of monetary capital assets, loss of productivity, and the decline in oil prices in international markets.

Keywords: Political Stability, Economic Development, GDP, Libya, IMF.

Jel Classification Codes: XN1; XN2.

مقدمة

الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية هو تحسين مستوى المعيشة للسكان من خلال تقليل البطالة، توفير فرص العمل، والحد من الفقر، مع التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والرفاهية، تعتبر هذه الأولويات ضمن أهم اهتمامات صناع القرار الاقتصادي، وفقا لدراسات متعددة مثل تلك التي قدمها لوتس (1988) وباكابوكيلا وهاكيزيما (2021) تشدد الأمم المتحدة على أهمية أن تحقق الدول النامية معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 7 % سنويا للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

ومع ذلك، تظهر مؤشرات البنك الدولي أن الاقتصاد الليبي واجه تراجعاً حاداً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل انخفاضاً بنسبة 50.3% في عام 2011 وبنسبة 23.9% في عام 2020، مما يظهر فجوة كبيرة بين هذا الأداء الاقتصادي والمعدل المستهدف لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تقرير البنك الدولي في أكتوبر 2021 الذي توقع نمواً إيجابياً بنسبة 31.4% للناتج المحلي الإجمالي الليبي، إلا أن ذلك النمو يتطلب ظروفاً داعمة، مثل استقرار سياسي، إجراء انتخابات شفافة، توحيد المؤسسات العامة، استمرارية إنتاج النفط، وتحسين الأوضاع الأمنية. تعكس هذه الحقائق التداخل الوثيق بين عدم الاستقرار السياسي والتراجع الاقتصادي،

كما أشار العديد من الباحثين مثل ندوكانغ وتسامبو (2019)، غورغول ولاش (2013)، وأليسينا وآخرون (1996) منذ استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951، مرت البلاد بعدة مراحل من عدم الاستقرار السياسي نتيجة للانقلابات، التغيرات السياسية والدستورية (مثل نظام سبتمبر 1969 ونظام فبراير 2011)، وجود حكومتين متنافستين في العام 2014، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة للحروب الأهلية والصراعات المسلحة. يضاف إلى ذلك الانقسام المؤسسي وتوقف إنتاج النفط وإغلاق الموانئ، مما أدى إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي وضعف التنمية على المدى الطويل. رغم التطورات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا سابقاً، إلا أن هذه الإنجازات تعرضت للتآكل بفعل تلك الأزمات المتعاقبة. وكنتيجة لذلك، تعاني البلاد من تحديات كبيرة في تحقيق الأهداف التنموية والاستدامة المطلوبة

يشير الواقع إلى وجود علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في السياق الليبي. وبالتالي، يصبح من الضروري دراسة تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية لتعميق الفهم حول هذه العلاقات وتأثيرها على الخطط المستقبلية. في الأدبيات الاقتصادية،

يعد تأثير الاضطراب السياسي موضوعا مثيرا للجدل من النواحي النظرية والتجريبية. وعلى الرغم من الإجماع العام حول تأثيره السلبي على التنمية الاقتصادية، يظل هناك جدل حول الآليات التي تؤدي إلى تلك التأثيرات وكيفية معالجتها بشكل فعال لتحقيق التقدم المستدام

يعاني الاقتصاد في ليبيا من اضطرابات عديدة تتأثر بشكل كبير بعدم الاستقرار السياسي، وهو موضوع ذو أهمية بارزة في الدراسات الاقتصادية. يبرز هذا النص مجموعتين رئيسيتين من الأفكار التي تطرقت إلى العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. تشير المجموعة الأولى إلى أن عدم اليقين الذي يصاحب الأوضاع السياسية غير المستقرة يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناخ من الشك (كما أشار بارو 1996 وماورو 1995 وكوكيرمان وزملاؤه 1989). أما المجموعة الثانية فتتحدث عن تأثير مختلف، حيث توجه الموارد الاقتصادية بعيدا عن الاستثمارات الإنتاجية ذات الأثر الإيجابي على التنمية لصالح النفقات العسكرية غير المنتجة. على صعيد الدراسات العملية،

لا يزال الجدل مستمرا حول طبيعة العلاقة بين العاملين. فقد أظهرت بعض الأبحاث وجود علاقة سلبية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي (وفقا لدراسة تبسم وزملائه 2016)، بينما ترى دراسات أخرى أن عدم الاستقرار قد يحمل تأثيرات إيجابية غير متوقعة على التنمية الاقتصادية كما أفادته دراسات لنادية ومونا 2017 ولونديغان وبول (2019) في ظل هذا الاختلاف الواضح في النتائج بين الدراسات السابقة، ومع الأخذ بعين الاعتبار التراجع وعدم الاستقرار الكبير في معدلات التنمية الاقتصادية بليبيا، تبقى الحاجة ماسة لفهم أعمق لهذه العلاقة في السياق الليبي. بالنظر إلى قلة التحليل والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع على المستوى المحلي،

تهدف هذه الورقة إلى تقديم إجابة شاملة عن السؤال الرئيسي :

- ما علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية الاقتصادية في ليبيا؟

2. أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- إيجاد العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي في ليبيا
- محاولة تبين العلاقة الجدلية بين الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية
- التأكد من تأثير العوامل السياسية على حالة التنمية الاقتصادية في ليبيا

3. أهمية الدراسة :

قراءة في العلاقة الجدلية التبادلية بين أثر الاستقرار السياسي في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة ، و دور التنمية الاقتصادية في استقرار المجتمع والسياسة

4. تحديد مفاهيم الدراسة :

1.4 الأزمة السياسية

لفهم طبيعة الأزمة السياسية وتداعياتها، يشير أيسن وفيغا (Aisen & Veiga, 2013) إلى أن عدم الاستقرار السياسي يتجلى في التغييرات المتكررة والمفاجئة في الحكومات والبيئة المؤسسية، مما يخلق حالة من عدم اليقين تضر بشدة بالقرارات الاقتصادية الكلية وتعطل مسار النمو

وفي سياق الدول التي تشهد نزاعات وانقسامات هيكلية كالحالة الليبية، يرى لاشر (Lacher, 2020) أن الأزمة تتحول إلى انقسام مؤسسي عميق عندما تتفكك السلطة المركزية لصالح شبكات محلية تتنازع على الموارد والشرعية، مما يجعل مؤسسات الدولة تعمل كواجهات متنافسة بدلا من كونها هيئات وطنية موحدة

1.1.4 المفهوم الإجرائي للدراسة: هي حالة الانقسام في السلطتين التنفيذية والتشريعية التي تشهدها ليبيا منذ عام 2015 وحتى عام 2026، والتي تجسدت في التنازع على الشرعية وإدارة المؤسسات السيادية، مما أدى إلى غياب بيئة سياسية مستقرة قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات عامة متماسكة.

2.4 التنمية الاقتصادية

التعريف الأكاديمي: تتجاوز التنمية الاقتصادية مجرد أرقام النمو؛ حيث يعرفها تودارو وسميث (Todaro & Smith, 2015) بأنها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات هيكلية كبرى في النظم الاجتماعية والمؤسسات الوطنية، جنبا إلى جنب مع تسريع النمو الاقتصادي، والحد من عدم المساواة، والقضاء على الفقر كما يوسع أمارتيا سين (Sen, 1999) هذا المفهوم ليربطه بالبيئة السياسية، معتبرا أن التنمية تتطلب إزالة المصادر الرئيسية لغياب الحرية والفرص، المتمثلة في الفقر، والفرص الاقتصادية المحدودة، والحرمان الاجتماعي المنهجي، فضلا عن إهمال المرافق العامة وضعف المؤسسات

1.2.4 المفهوم الإجرائي للدراسة: هي قدرة الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-2026) على توظيف العوائد النفطية في مشاريع البنية التحتية، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين المؤشرات الكلية (كخفض التضخم واستقرار سعر الصرف)، وهي العملية التي تعثرت بشكل متكرر نتيجة تداعيات الانقسام السياسي المستمر.

3.4 الاقتصاد الريعي

في تعريفه الكلاسيكي للاقتصاد الريعي، يوضح بيبلاوي (Beblawi, 1987) أن الدولة الريعية هي تلك التي تتلقى ريوعا خارجية كبيرة بشكل منتظم، حيث تشارك أقلية في خلق الثروة، بينما تنخرط الأغلبية في توزيعها واستهلاكها، مما يجعل الحكومة الموزع الرئيسي والمسيطر على الاقتصاد

وعن ارتباط هذا الهيكل الاقتصادي بالنزاعات، يؤكد كولير وهوفلر (Collier & Hoeffler, 2004) أن الدول التي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات السلع الأولية تكون أكثر عرضة لخطر الصراعات وتطاول أمدتها، حيث تتحول هذه الموارد الحيوية إلى هدف استراتيجي للسيطرة والتمويل من قبل الفصائل المتنازعة

1.3.4 المفهوم الإجرائي للدراسة: يمثل الاتهام الهيكلي للاقتصاد الليبي لعوائد تصدير المحروقات، حيث تحولت هذه العوائد والمؤسسات التي تديرها إلى أدوات رئيسية للصراع السياسي (مثل سياسة إغلاق الحقول النفطية)، مما يفسر التذبذب الحاد في الناتج المحلي وتراكم الخسائر الاقتصادية التي وثقها صندوق النقد الدولي.

5. الوضع السياسي والتنمية الاقتصادية :

تتفق النظريات المتعلقة بتأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية على أن لهذا الظاهرة تأثيرات سلبية خطيرة على التقدم الاقتصادي. ومع ذلك، تستمر النقاشات حول كيفية حدوث هذا التأثير. يؤكد سيرفانتس وفيلاسينور (2015) أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر عبر قنوات متعددة تشمل المدخرات، والاستثمارات، واضطرابات سوق العمل، ومستويات الإنتاجية، إضافة إلى السياسات النقدية والمالية. من ناحية أخرى، يشير مورو (2009) إلى ثلاث قنوات رئيسية: انخفاض الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، والصراعات الاجتماعية والسياسية التي تتسبب في تعطيل الأنشطة الاقتصادية، وأداء اقتصادي ضعيف

نتيجة لسياسات دون المستوى. (Mauro, P. 1995)

بقلوطي وبوجلبن (2020) قدما دليلا على تسبب عدم الاستقرار السياسي في انقطاعات النشاط الإنتاجي وارتفاع تكاليف المعاملات، مما يمنع الدولة من تحقيق أهدافها التنموية. أما باكابوكيلا وهاكيزيما (2021)، فلفتوا الانتباه إلى أن التحولات نحو نظام سياسي ديمقراطي قد تترافق مع اضطرابات سياسية تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الاستثمار والتنمية (Baklouti, N., & Boujelbene, Y. 2020).

أثبتت دراسات تطبيقية متنوعة أن تأثير عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يتفاوت بين الإيجابي والسلبي. ففي تحليل بارو (1991) لـ 98 دولة، أظهرت النتائج أن الصراعات السياسية والانقلابات العسكرية أثرت سلبيا وبشكل ملحوظ على التقدم الاقتصادي. وأكدت أبحاث بارو ولي (1994) وهان وسيرمان (1996) تأثيرات مشابهة على النمو والتنمية، في حين أظهرت دراسة أليسينا وآخرون (1996) أن فرص الإصلاح السياسي ترافقت مع انحسار في التنمية الاقتصادية خلال فترة دراستهم (Haan, J., & Siemann, C. L. J. 1996).

آيسن وفيغا (2011) اعتمدا على نموذج ديناميكي لتحليل بيانات 169 دولة بين 1960-2004، وخلصا إلى أن ارتفاع مستويات عدم الاستقرار السياسي يعوق بشكل كبير مكونات الإنتاج وأساسا مثل بناء رأس المال المادي والبشري. كما تناول غورغول ولاش (2013) العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية باستخدام بيانات من مجموعة شرق أفريقيا، ليؤكد الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي على النمو.

على النقيض، أظهرت دراسات مثل فرج الله وعبد الحميد (2017) التأثير الإيجابي للاستقرار السياسي على الاقتصاد التونسي عند قياس المخاطر السياسية بناء على مؤشرات المساءلة الديمقراطية، وسيادة القانون، والتوترات العرقية. وأثبت مكرم وفيصل (2018) أهمية الاستقرار السياسي للتنمية باستخدام نماذج ديناميكية لـ 79 دولة بين عامي 1984 و 1985، مؤكدين أن غياب البيئة السياسية المستقرة يجعل أي تأثير إيجابي للديمقراطية غير ذي أهمية إحصائية. (Farjallah, N., & Abdelhamid, M. 2017).

لا تزال الآراء متباينة بشأن تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية والنمو. فمن الناحية التجريبية، تظهر العلاقة متباينة، وتستخدم منهجيات وتقنيات قياس متنوعة لفهمها. بينما يرى البعض أن النتائج تشير إلى تأثيرات إيجابية، يعتقد آخرون العكس تملما. وقد جرى تناول مفهوم عدم الاستقرار السياسي بطرق متعددة في الدراسات المختلفة. ومع ذلك، لا تتوفر دراسات تربط بشكل مباشر بين عدم الاستقرار السياسي في ليبيا والتنمية الاقتصادية فيها. ومن هنا، تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في إسهامها الكبير في تعزيز الأدبيات الاقتصادية من خلال دراسة تطبيق تقنيات ARDL لتقييم أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية، مع التركيز على حالة الاقتصاد الليبي.

6. دراسة حالة الأزمة السياسية وانعكاساتها التنموية في ليبيا (قراءة كمية واستشرافية 2015-2026)

1.6 الإطار المنهجي لإجراءات دراسة الحالة

- مبررات الاختيار: تسعى هذه الدراسة لسد الفجوة التحليلية بربط حالة الانسداد السياسي بتعثر التنمية وتذبذب المؤشرات الكلية في بيئة اقتصادية ريعية.
- وحدة التحليل: قياس أثر الأزمات المؤسسية الدورية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات التضخم، وعجز الموازنة، بالاعتماد على أحدث تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين.

2.6 المعطيات السياسية والاجتماعية في الأزمة الليبية 2011 - 2016:

شهد المشهد السياسي الليبي مطلع عام 2011 موجة غير مسبوقة من الاضطرابات الهيكلية، على خلفية الحراك الشعبي المطالب بتغيير النظام الحاكم. ومع تسارع وتيرة الأحداث ولجوء السلطة المركزية آنذاك إلى الحل الأمني، برز تدخل القوى الدولية (عبر حلف شمال الأطلسي بقرارات أممية) ليتخذ مسار الأزمة منعرجا حاسما. أدى هذا التدخل إلى انهيار النظام ودخول البلاد في حالة من الانزلاق الأمني والسياسي، والذي تجلى بوضوح في التصدعات التالية (بتقة، 2018):

- الانقسام المجتمعي الحاد: تبلور شرخ عميق في الجبهة الاجتماعية بين القوى الموالية للنظام السابق والتشكيلات الداعمة للثورة.
 - تصدع النخبة الحاكمة: برز من خلال الانشقاقات المتتالية في صفوف الحكومة والجيش والدبلوماسيين احتجاجا على المقاربة الأمنية.
 - تشتت المعارضة السياسية: ظهرت تباينات جوهرية بين القوى السياسية الجديدة حول آليات إدارة المرحلة الانتقالية وتوزيع السلطة.
- وفي خضم هذه التحولات، وتحديدا إبان الثورة المسلحة، برز المجلس الوطني الانتقالي ككيان سياسي فرضته الضرورة، حيث تركزت مهامه الاستراتيجية في أربعة محاور أساسية:
- تمثيل الشرعية الشعبية والسياسية للثورة أمام المجتمع الدولي.
 - ملء الفراغ الدستوري والمؤسسي الناجم عن الانهيار المفاجئ لأجهزة الدولة.
 - إدارة الشأن العام وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين.
 - التمهيد اللوجستي والقانوني لإجراء أول انتخابات تشريعية لتسليم السلطة.
- لتفكيك مسار هذا الانتقال السياسي المعقد، يوضح الجدول التالي التسلسل الزمني الدقيق لأبرز المحطات التي أسست لحالة الانقسام المؤسسي في ليبيا:

الجدول (1) بين أهم المراحل السياسية التي مرت بها ليبيا من 2011 إلى 2016 :

التاريخ	الحدث السياسي
2012/07/07	انتخاب السلطة التشريعية الجديدة (المؤتمر الوطني العام)
2012/08/08	حل المجلس الوطني الانتقالي وتسليم السلطة للمؤتمر الوطني العام، واستقالة مصطفى عبد الجليل
2014/08/04	انعقاد أولى جلسات مجلس النواب الليبي بعد انتخابات يونيو 2014 تحت رئاسة عقيلة صالح.
2014/08/25	تشكيل حكومة الإنقاذ الوطني المنبثقة عن المؤتمر الوطني رئاسة عمر الحاسي ثم خلفه خليفة الغويل.
2016/02/14	إعلان المجلس الرئاسي عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني (التشكيلة المعدلة والمكونة من 18 وزيرا) بناء على اتفاق الصخيرات الموقع في

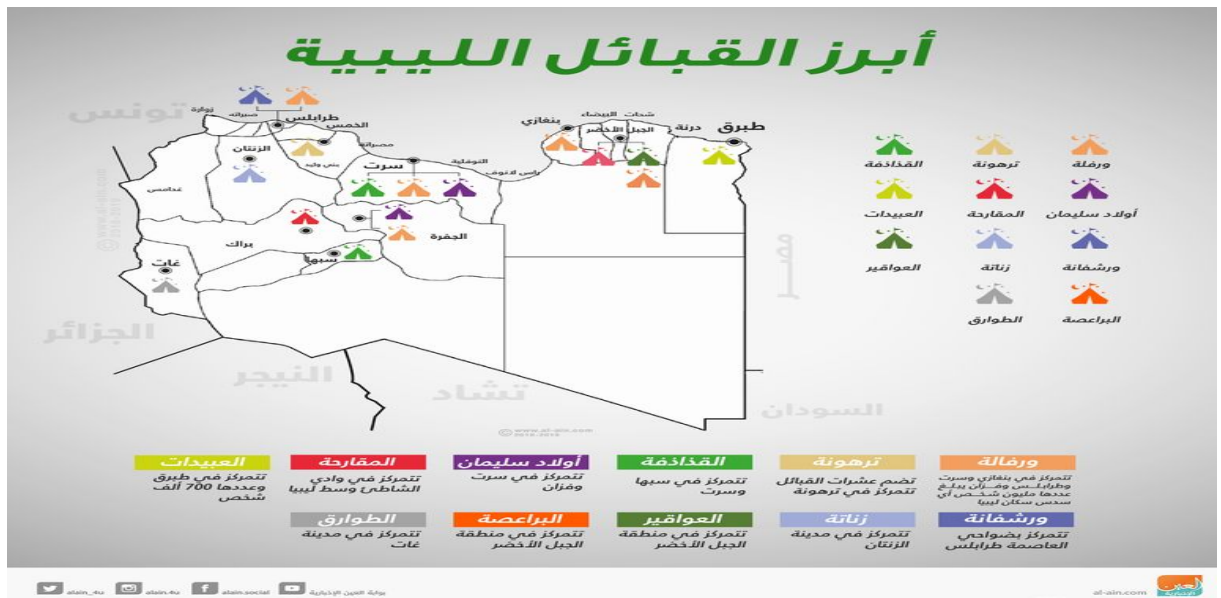
ديسمبر 2015	
محاولة من خليفة الغويل للسيطرة على مقرات في طرابلس وإعلان "عودة" حكومة الإنقاذ	2016/10/14

المصدر: بوشوة صارة: الإنقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري

إن الوضع ليبيا السياسي ما بين 2011 – 2016 يمكن أن يوصف بمرحلة الفراغ السياسي (Political Vacuum) وفي هذه الحالة ينذر أو يستحيل أن تظهر معالم الدولة السيادية والتشريعية والتنظيمية لسبب وجيه وهو غياب الشرعية الدستورية والإفتقار لمؤسسات الدولة والدعم الشعبي مما يؤدي إلى فقدان الدولة القدرة على تسيير شؤونها الداخلية و عدم الإعتراف بها في الخارج (بوشوة، 2021)

1. من المواطنة إلى القبيلة :

من أهم المظاهر الاجتماعية والسياسية التي نجمت عن أزمة 2011 عودة مفهوم " القبيلة " إلى العمل السياسي في ليبيا في مقابل تراجع مفهوم ' المواطنة ' لصالحها ، كما أن القبائل الليبية لم تكتفي بالمشاركة السياسية وتلقد المناصب والنضال السياسي بل تورطت في العمل المسلح والعنف السياسي عن طريق تكوين خلايا مسلحة وميليشيات يتم تدعيمها من الخارج ، وهذه المظاهر القبلية التي أدرك خطورتها الراحل معمر القذافي الذي حذف مفهوم القبيلة كليا في أجندات الدولة الليبية سابقا و تحييد القبيلة عن العمل السياسي لأنه يتنافى مع مفهوم الديمقراطية التشاركية (Participatory Democracy)و يعصف بمشروع المواطنة برمته (لزهر ، 2019)



المصدر: العين الإخبارية <https://al-ain.com/article/libyan-tribes-national-project-country>

2. إنتشار الجماعات المسلحة والعنف السياسي :

إلى جانب الإنحرافات السياسية والاجتماعية وتراجع الدولة لصالح القبيلة ، ظهرت على الساحة الليبية أيضا جماعات مسلحة متشعبة مختلفة الإيدولوجيات والمرجعيات السياسية بسبب :

- عدم قدرة السلطة على السيطرة على حركة السلاح بين الداخل والخارج

- نقل كميات هائلة من السلاح من الدول المجاورة وخاصة السودان و دول الساحل الإفريقي

- السيطرة على المخزون السلاح للجيش الليبي المنحل

وهذه أهم الجماعات المسلحة من 2011 – 2016 (بتقة ، مرجع سابق)

1.الجيش الوطني الليبي: بقيادة المشير خليفة حفتر، يسيطر على مناطق واسعة في شرق ليبيا، ويعتبره البعض الجيش النظامي للدولة الليبية .

2.قوات الردع الخاصة (RADA) تتمركز في طرابلس، وتنشط في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ولديها سجن خاص بها .

3.الجماعة الليبية المقاتلة: تنظيم مسلح سابق، يتبنى فكر السلفية الجهادية، وكان يهدف لإسقاط نظام القذافي .

4. فجر ليبيا: تحالف سابق لمجموعات مسلحة، لعب دورا في مواجهة الجيش الوطني الليبي في الغرب .

5.درع ليبيا: مجموعة من الكتائب المسلحة، ظهرت بعد ثورة فبراير، ويعتقد بأنها تابعة للإخوان المسلمين .

6.تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في ليبيا: يمثل فرع التنظيم داعش، وينشط في مناطق مختلفة من البلاد .

7.مجلس شورى مجاهدي درنة: تنظيم مسلح سابق، كان ينشط في مدينة درنة .

8.كتائب مصراتة: جماعات مسلحة من مدينة مصراتة، شاركت في الثورة وفي مواجهة الجيش الوطني الليبي .

9.سرايا راف الله السحاتي: جماعة مسلحة من مدينة بنغازي، شاركت في القتال في المدينة .

10.كتيبة شهداء الزنتان: جماعة مسلحة من مدينة الزنتان، شاركت في الثورة وفي مواجهة الجيش الوطني الليبي .

11.كتيبة شهداء أبو سليم: جماعة مسلحة من مدينة طرابلس، شاركت في القتال في المدينة .

12.قوات الصاعقة: من بين القوات المسلحة التي شكلت بعد ثورة 17 فبراير، وكانت مناهضة للجماعات الإسلامية .

3. التدخل الأجنبي :

كان التدخل الأجنبي في الساحة الليبية نتيجة للإنقسامات السياسية والاجتماعية العقائدية التي اجتاحت البلاد دون القدرة على تحقيق إجماع وطني على عدم تدخل القوى الخارجية مما إنجر عنه إقرار الأمم المتحدة للتدخل لحلف الشمال الأطلسي (ناتو) على خلفية قرار 1970/1973 الذي يقضي بالتدخل العسكري من القوى العظمى لحماية المدنيين من العنف وقد سارع ذلك في إسقاط حكم القذافي في 23 / 10 / 2011 و تحقيق المصالح الخارجية خاصة تلك التي تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وفرنسا وغيرها من دول الحلف و قد خلف التدخل الأجنبي في ليبيا ما يلي : (لزهر ، 2019)

-إنهار شرعية السلطة وعجزها عن إيجاد حلول لتسوية النزاع الداخلي

-الشرخ الأمني بين شرق ليبيا بقيادة (حفتر) و غرب ليبيا بقيادة (فايز سراج)

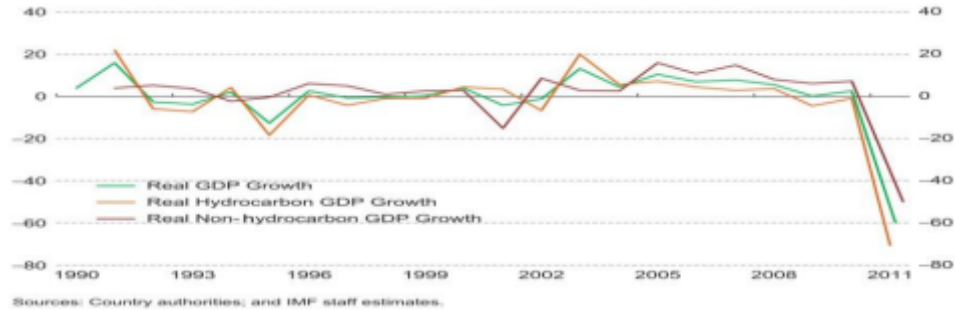
-الخلاف حول آليات إعادة إدماج مؤسسات النظام السابق

-إستحالة نزع السلاح و تشكيل جيش وطني موحد

4. الآثار الاقتصادية في عز الأزمة السياسية سنة 2011

كانت سنة 2011 من أشد المراحل ضررا على الإقتصاد الليبي خاصة أنها السنة التي شهدت إندلاع الإحتجاجات الشعبية التي تبعتها الثورة الليبية التي قادتها الحكومة الإنتقالية و أيضا تحريك الحلف الأطلسي للتدخل في التراب الليبي وفيما يلي الشكل (1) يوضح الإنهيار مفاجئ للإقتصاد الليبي في عز الأزمة السياسية :

الشكل البياني (1) يمثل الآثار السلبية للأزمة الليبية على الإقتصاد الوطني الليبي خلال سنة 2011



المصدر : Country authorities;and IMF staff estimates

يوضح الشكل البياني الإنهيار الإقتصادي الفادح في سنة 2011 الذي أدى إلى هبوط سعر الصرف للعمل الليبية في مقابل الدولار الأمريكي وقد تم تقدير خسائر أخرى :

- إرتفاع في معدل الإستهلاك بما يقابل 20% مع بداية الأزمة بسبب حركة تخزين المواد الأولية خوفا من الحرب
- إنخفاض الناتج المحلي من المحروقات بنسبة 50% بسبب عزل حقول النفط ومصانع تكرير المحروقات
- ضعف السيولة المالية المصرفية مما أدى إلى إضعاف مختلف العمليات الإقتصادية والتجارية (صندوق النقد الدولي ، 2012)

5. الكلفة الإقتصادية للصراع السياسي

عرضت اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا ESCWA التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تقريراً مفصلاً حول توابع الأزمة الليبية 2011 – 2016 على الإقتصاد الوطني و الإنكماش الذي تعرض له على خلفية الإنزلاق الأمني لغاية 2025 ، وأكدت ذات المنظمة أن تأثير الصراع الليبي وصل مداه إلى دول الجوار : تونس ، السودان ، مصر بسبب حجم المبادلات الاقتصادية بينها و لم يتوقف التأثير عند ذلك بل توسع ليصيب دول البحر الأبيض المتوسط و غرب أوروبا بسبب الإختلالات في التوزيع بالمواد الأولية والمحروقات أهمها الغاز والبترو

وفي ذات التقرير أعطت المنظمة رؤية إقتصادية لأسباب الأزمة السياسية والإجتماعية في ليبيا حيث قالت أن نوعية الإقتصادي الريعي الذي أسمته "المرض الهولندي" و ضعف الدخل الوطني خارج إطار المحروقات كان من أهم الأسباب و أيضا (كروش ، 2020)

- تأثر الداخلي الليبي بحركة سوق المحروقات المضطربة مما لم يسمح بإستقرار الدخل الإجمالي العام

- عدم القدرة على إحداث الإصلاحات الاقتصادية بسبب المقاومة السياسية وأطراف خفية

- إفتقار إلى الرؤية الاقتصادية المتنوعة الرامية إلى التخلص من تبعية المحروقات

6. توابع الأزمة السياسية على الإقتصاد الكلي :

كان للصراع السياسي 2011 – 2015 دور مباشر في إنكماش الإقتصاد وخاصة على الناتج المحلي الإجمالي من حيث :

- ✓ تراجع الإستثمارات
- ✓ تقلص الإستهلاك
- ✓ تقلص الصادرات

وقد قدر صندوق النقد الدولي خسارة في الناتج المحلي الإجمالي ب 292.2 مليار دينار ليبي في الفترة الممتدة ما بين 2011 – 2015 ما يعادل قيمته 2016 مليار دولار بسعر الصرف العملة المحلية الرسمي كما يوضح الشكل (1)

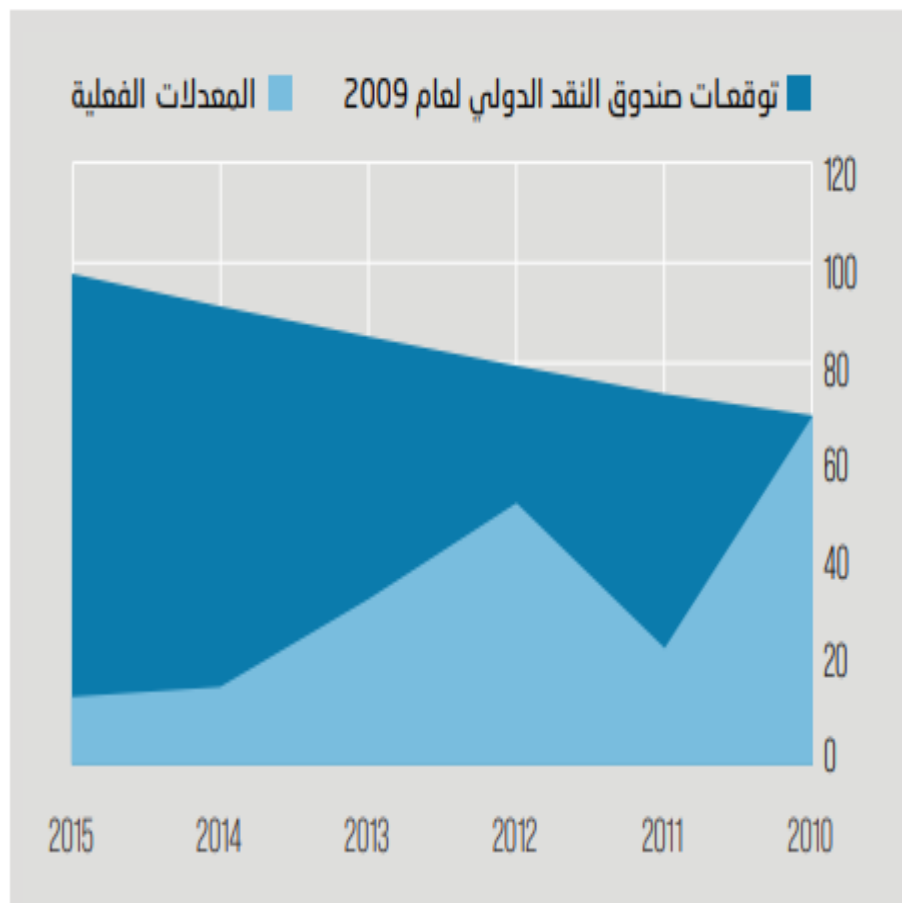
الجدول (1) : الفرق بين معدلات النمو المتوقعة والمفعلة في الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2015

السنة	توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2009	المعدلات
2010	100	60
2011	90	40
2012	85	75
2013	80	40
2014	75	30
2015	70	25

المصدر : من إعداد الباحث

كما يتضح من الجدول (1) أن معدلات النتائج المحلي الإجمالي الليبي 2010 – 2015 خالف جميع توقعات صندوق النقد الدولي الذي تراوح ما بين 25 إلى 75 في حين أن التوقعات كانت تتموقع ما بين 70 – 100

الشكل 1: الفرق بين معدلات النمو المتوقعة والمفعلة في الناتج المحلي الإجمالي، 2010-2015



المصدر: حسابات الإسكوا.

وحسب التقرير تعتبر هذه التقييمات واقعية بالنظر إلى :

- أنها أولى المحاولات لتقدير تكلفة الإنزلاق الأمني في ليبيا على الاقتصاد العام
- استخدام بيانات حديثة تراعي مختلف المتغيرات التي نجمت عن الإنزلاق الأمني
- استخدام نموذج وطني تم إعداده بدقة من أجل التجربة الليبية
- تم التقييم على مستوى : التجارة ، الإستهلاك ، الإستثمار

وأضاف نفس التقرير أن الإعتماد على نفس المنهج الاقتصادي الريعي السائد في ليبيا من جهة و إستمرار الصراع السياسي والحرب الأهلية دون إبرام إتفاقيات تهدئة ووقف النار سيؤدي حتما إلى تراكم الخسائر في النتائج المحلي الإجمالي بحيث قدرها صندوق النقد الدولي ب 628.2 مليار دينار ما يقابل 465 مليار دولار بسعر الصرف المحلي كما هو موضح في الشكل والجدول (2)

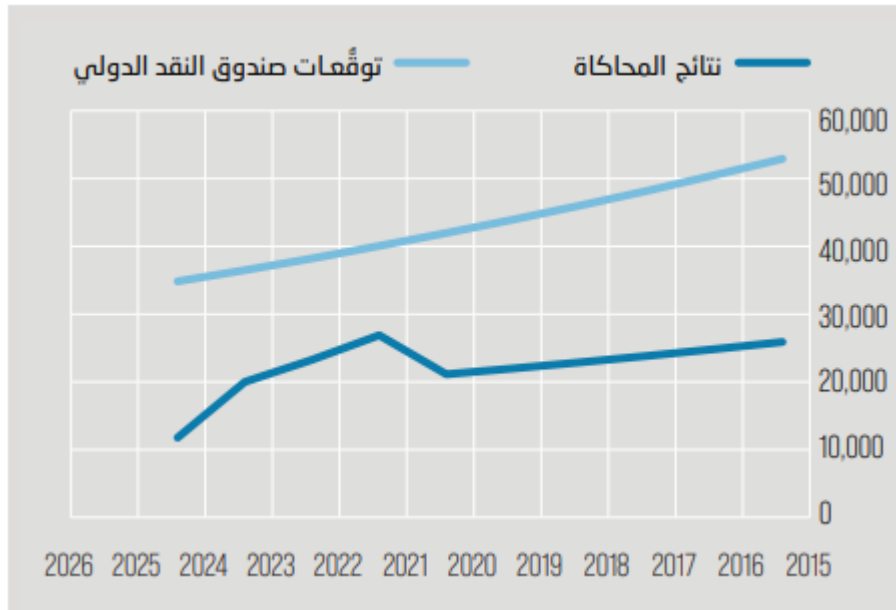
الشكل 2: الخسائر المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2025

السنة	نتائج المحاكاة	توقعات صندوق النقد الدولي
2016	21000	36000
2017	22000	37000
2018	23000	40000
2019	24000	38000
2020	25000	37000
2021	26000	42000
2022	27000	45000
2023	27500	47000
2024	27800	49000
2025	28000	51000

المصدر :حسابات الإسكوا.

يوضح الجدول (2) حجم الخسائر المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي الليبي ما بين 2016 – 2025 المتوقع من طرف صندوق النقد الدولي التي يمكن أن تصل إلى 422 مليار دينار ليبي ما بين 2016 - 2025 بمتوسط حسابي 42.000 مليار دينار سنويا

الشكل 2: الخسائر المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2025



المصدر : حسابات الإسكوا

كما أن العوامل التي أدت إلى تراكم الخسائر الاقتصادية هي :

✓ تدمير الأصول الرأسمالية النقدية

✓ خسارة الإنتاجية

✓ التراجع في أسعار النفط في الأسواق الدولية

غير أن العوامل والمدخلات الرئيسية التي تعمل على إنكماش الاقتصاد لا تتعلق في الأساس بالأبعاد الاقتصادية بل بالأسباب الأمنية والسياسية التالية :

✓ قطع الطرق و عزل المناطق الصناعية

✓ ضرب المنشآت البترولية وحقول النفط

✓ ضعف الإستثمار في قطاع النفط والقطاعات الأخرى

✓ عرقلة حركة تمويل الموانئ بالمواد الأولية والمحروقات

✓ تعطيل القطاع الصناعي ، التجاري ، الزراعي ، البحث العلمي

7. تحليل الاقتصاد الليبي لعام 2025 :

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الليبي انتعاشا ملحوظا بحلول عام 2025 ، مدعوما بزيادة إنتاج النفط، رغم استمرار التحديات المالية والسياسية. وأكد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تسجيل نمو قوي في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب تحسن في ميزان الحساب الجاري واستقرار نسبي في أسعار الصرف وهذه أهم المؤشرات :

الجدول (3) المؤشرات الكلية المتوقعة لعام 2025

المتغير	القيمة	المصدر
النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي	+13.7% (IMF)، +9.6% (WB)	IMF, World Bank
النمو غير النفطي	+5-6% (IMF)، ~+9% (WB)	IMF, WB
النمو النفطي	+17% ثم 7% سنوياً	World Bank
الناتج المحلي الاسمي	47.7 مليار دولار	Trading Economics
نصيب الفرد من الناتج	~6,836 دولار	World Bank

المصدر: من إعداد الباحث

حسب معطيات الجدول أعلاه الذي يبين المؤشرات الكلية المتوقعة لعام 2025، بحيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي بنسبة 13.7%، مع النمو غير النفطي ب 11% و النمو النفطي ب 17% ليصبح نصيب الفرد من الناتج 6.836 مما يعطي مؤشرات واعدة للإقتصاد الليبي لعام 2025

الجدول (4): إنتاج النفط والتضخم وأسعار الصر

المؤشر	القيمة	ملاحظات
إنتاج النفط اليومي	1.2 مليون برميل (2025)	يرتفع إلى 1.3 مليون في 2026
معدل التضخم	2-3% (2025)	يصل إلى 3.6% بعد تخفيض الدينار
سعر صرف الدينار	تم تخفيضه بنسبة 13%	لتوحيد السوق

المصدر: من إعداد الباحث

نرى حسب معطيات الجدول الذي يوضح مؤشرات الإنتاج النفطي ومعدلات التضخم وأسعار النفط، بحيث أن أن الإنتاج النفطي اليومي يرتفع إلى 1.3 مليون في 2026، كما يصل معدل التضخم إلى 3.6% بعض تخفيض الدينار و يتم تخفيض قيمة العملة لتوحيد السوق ب 13%

الجدول (5): الحساب الجاري والمالية العامة

المؤشر	القيمة المتوقعة 2025
العجز المالي	-4.5% من الناتج المحلي
الفائض في الحساب الجاري	+0.7%

المصدر: من إعداد الباحث

نرى حسب معطيات الجدول الذي يوضح الحساب الجاري والمالية العامة لدولة ليبيا بحيث أن العجز المالي في مطلع 2025 سينخفض ب 4.5% ما يقابله زيادة في الفائض الحساب الجاري ب +0.7%

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تفكيك العلاقة المعقدة بين الأزمة السياسية ومسارات التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2026. ومن خلال تتبع المؤشرات الماكرو-اقتصادية ومقاربتها مع التحولات التكنولوجية للانقسام المؤسسي،

خلصت الدراسة إلى حقيقة مفادها أن التنمية الاقتصادية في السياق الليبي ليست مجرد مسألة موارد مالية، بل هي رهينة مطلقة لمدى تعافي الهيكل السياسي والمؤسساتي للدولة.

لقد أثبتت المعطيات الرقمية الموثقة، ولا سيما تقديرات صندوق النقد الدولي، أن تكلفة التشطي السياسي لم تقتصر على إهدار الفرص التنموية، بل تعدت ذلك إلى تدمير ممنهج للأصول الرأسمالية وتكبد الاقتصاد الوطني لخسائر تراكمية فادحة ناهزت 628 مليار دينار ليبي. كما كشفت الدراسة عن الهشاشة البنيوية للاقتصاد الريعي، حيث تحول النفط من قاطرة للتنمية إلى أداة للصراع السياسي وورقة للضغط المتبادل بين الفرقاء، مما أفقد الدولة قدرتها على تبني أي سياسات نقدية أو مالية مستدامة.

وعليه، فإن التوقعات الإيجابية التي تطرحها المؤسسات الدولية لعامي 2025 و 2026، والمتمثلة في انتعاش معدلات النمو وانخفاض التضخم، تبقى مجرد "تعافٍ ريعي هش" ومؤقت، ما لم يتم تحصينها ببيئة سياسية مستقرة. بناء على هذه الاستنتاجات، تضع الدراسة جملة من التوصيات الاستراتيجية التي تمثل خريطة طريق للخروج من المأزق التنموي:

أولاً: على المستوى السياسي والمؤسساتي ضرورة الإسراع في إنهاء حالة الانقسام المزدوج للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وتوحيد المؤسسات السيادية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط، لضمان مركزية القرار الاقتصادي وتوجيه الموارد نحو ميزانية تنموية موحدة.

ثانياً: على المستوى الاقتصادي والهيكلية حتمية الشروع في تبني نموذج اقتصادي بديل يتجاوز فخ "الدولة الريعية". يتطلب ذلك وضع استراتيجية وطنية لتنويع مصادر الدخل، وتحفيز القطاعات غير الهيدروكربونية كالزراعة والطاقت المتجددة، وتوفير بيئة تشريعية آمنة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية والخاصة.

ثالثاً: على المستوى الأمني والتشريعي تحييد القطاع النفطي بشكل كامل عن التجاذبات السياسية والصراعات المسلحة، وسن تشريعات صارمة تجرم استخدام إغلاق الحقول والموانئ النفطية كأداة للابتزاز السياسي، باعتبارها مساساً مباشراً بالأمن القومي الاقتصادي.

ختلماً يمكن القول إن المعضلة الليبية ليست أزمة ندرة في الموارد، بل هي أزمة إدارة وحوكمة فرضها غياب الاستقرار. إن أي محاولة للقفز نحو التنمية الاقتصادية دون إرساء قواعد صلبة لاستقرار سياسي دائم ومصالحة وطنية شاملة، ستبقى محاولة للحرث في البحر. فالاستقرار السياسي ليس مجرد متغير داعم للتنمية في ليبيا، بل هو الشرط الوجودي الأول لانطلاقها واستدامتها.

المراجع :

1. بوشوشة شارة ، مدوني علي (2011) : الإنقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06 ، العدد 02 ، ص1686-1709
2. البنك الدولي،(2019) مؤشرات التنمية العالمية آفاق الاقتصاد الكلي والفقر في ليبيا، تقرير ، ص ص1-2.
3. بن بتقة نور الهدى،(2018)، تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا، مدارات سياسية، الجزائر، عدد،11 ص 77.
4. سداد مولود سبع،(2018) عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، مجلد،18 عدد،ص17
5. خشيم مصطفى عبد الله أبو القاسم،(2012) انتخابات المؤتمر الوطني في ليبيا: مسار التحول الديمقراطي، المستقبل العربي، عدد،218 ، ص ص 213 – 2014
6. عبد العزيز لزهر، صولي خالد،(2019) دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، عدد 17، ص 357
7. حمياز سمير، (2017) إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلد 8 العدد72 ، ص 21
8. عقل زياد،(2015) جذور الازمة الليبية وآفاق التسوية السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تم الإطلاع عليه في 1 / 07 / 2025 على الرابط <http://machahid24.com/etudes/8232.html>
9. كربوش أحمد،(2020) العدالة الانتقالية في ليبيا بعد ثورة فيفري 2011: المفهوم والتحديات، دفاثر السياسة والقانون، المجلد،71 عدد 17 ، ص ص 269
10. صواني يوسف محمد جمعة،(2013) ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المجلد 2013، ص 23
11. عاشور عمر،(2011) ، الدولة الفاشلة في ليبيا، السياسة الدولية، القاهرة، عدد185 ، ص 11
12. Aisen, A., & Veiga, F. J. (2013). How does political instability affect economic growth?. *European Journal of Political Economy*, 29, 151-167.
13. Bakaboukila, E., & Hakizimana, J. (2021). Effects of Political Instability on Economic Growth in the Republic of Congo. *Modern Economy*, 12, 1896-1912. <https://doi.org/10.4236/me.2021.1212099>.
14. Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2020). An Econometric Study of the Role of the Political Stability on the Relationship between Democracy and Economic Growth. *Panoeconomicus*, 67, 187-206. <https://doi.org/10.2298/PAN170308015B>.
15. Beblawi, H. (1987). The rentier state in the Arab world. *Arab studies quarterly*, 9(4), 383-398.
16. Beblawi, H. (1987). The rentier state in the Arab world. *Arab studies quarterly*, 9(4), 383-398.

17. . Cervantes, R., & Villaseñor, J. (2015). Political Stability and Economic Growth: Some Considerations. *Journal of Public Governance and Policy: Latin American Review*, 1, 77-100.
18. Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and grievance in civil war. *Oxford economic papers*, 56(4), 563-595.
19. Cukierman, A., Edwards, S., & Tabellini, G. (1989). Seigniorage and Political Instability. Working Paper No. w3199, National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w3199>.
20. Farjallah, N., & Abdelhamid, M. (2017). Effect of the instability of political institutions on economic growth in Tunisia: An approach by the ARDL model. *International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB)*, 8, 148-157.
21. Fosu, A. K. (1992). Political Instability and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa. *Economic Development and Cultural Change*, 40, 829-841. <https://doi.org/10.1086/451979>.
23. Lacher, W. (2020). *Libya's fragmentation: Structure and process in violent conflict*. Bloomsbury Publishing.
24. Sen, A. (1999). *Development as freedom*. Oxford University Press.